سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق

ways to advance economic reality in Iraq

أ.م.د.محسن حسن علوان المعموري

muhsinalwan@yahoo.com

جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد

رئيس قسم الاقتصاد

أولا) المقدمـــــة

هدف السياسة الاقتصادية العراقية الرئيسي في الوقت الحاضر هو القضاء على التضخم، الذي من شأنه السلبي رفع اسعار مشتقات الوقود مما يضيف عبئا اضافيا جديدا على كاهل المواطن، وتهدف هذه السياسة ايضا الى جلب الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي والنفطي، والتركيز على خفض الديون المستحقة على البلد لفترة ما قبل 2003 من خلال تنشيط قرارات نادي باريس وحث دول الخليج على الغاء او تخفيض 40 مليار دولار هي الديون المستحقة على العراق ، وكذلك معالجة آفة البطالة المستشرية.

في اعقاب عام 2003 تم رفع الحظر الاقتصادي وتغير النظام الاقتصادي من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق مع اتباع نظام سعر الصرف الحر، وحرية تداول العملات الاجنبية ، واعطاء مبادرات اقتصادية كبيرة للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وعلى نطاق واسع بحيث اصبح طابع الاقتصاد الحر هو السائد في العراق.

إن محاولة قراءة المستقبل الاقتصادي ، وقراءة القادم والمتوقع، من تحديات ومنجزات، بات علماً قائماً بحد ذاته، يحتاج إلي عمل جماعي، تقوم به مؤسسات ولجان اختصاص، ويساهم به الأفراد، معتمدين على المعلومات الدقيقة، والرقم الإحصائي الصحيح، والمسح الميداني الشامل لكل مرافق حياتنا، ومعرفة ما تم إنجازه، والإحاطة بإمكاناتنا الحقيقية، وأساليب استخدام المجتمع، لتلك الإمكانيات، مع النظر الى الاحتمالات المتعددة للمستقبل ، وتوفير خلاصة أفكار ودراسات علمية، يساهم فيها عدد كبير من الاساتذة والمختصين ، والباحثين والإداريين والمسؤولين، في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومتخصصين بارزين، محليين وأجانب، بحيث تمكن الاقتصاد العراقي من تحقيق تحول استراتيجي نحو الافضل . ومن ابرز المستحدثات في نظام الحياة الاقتصادية حرية التجارة الخارجية دون أية قيود تعريفية أو كمية ، وهذا النشاط يزاوله القطاع الخاص دون منافسة من الدولة.

ثانيا) مشكلة البحث

يمر الاقتصاد العراقي بحالة تدهور وعدم اتزان في النمو الاقتصادي بين قطاعاته كافة بسبب اعتماده على قطاع وحيد وهو قطاع النفط وبهذا هو يعتبر اقتصادا" ريعيا" ، بحاجة الى التنوع الاقتصادي وتعدد موارده ضمن اطار خطة شاملة .

ثالثا) فرضية البحث

عدم ملائمة نموذج القطاع العام في النهوض بالاقتصاد ، وان نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو السبيل الاكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية في عموم مفاصل الاقتصاد الوطني .

رابعا) هدف البحث

السمة الاساسية للاقتصاد العراقي تنحو الان نحو الاقتصاد الحر ، وما طبيعة قانون الاستثمار العراقي والطرح الدوري للمؤشرات الاقتصادية العراقية الا تعبيرا واضحا حول توجه هذا الاقتصاد ، اضف الى ذلك طبيعة الهيكل التنظيمي والاداري للمؤسسات الاقتصادية الحالية والتي تتمتع بالاستقلالية الادارية وعدم تبعيتها الى الحكومة العراقية ، لغرض ضمان استقلالية سياساتها وقراراتها، كل هذا يلزم صانعي القرار الاقتصادي بضرورة تكييف هيكل الاقتصاد لموائمة اليات اقتصاد السوق (عوامل العرض والطلب) مع عدم ترك هامش الدولة مركزيا في صناعة القرارات السيادية للبلد ضمن اطار الشراكة مع القطاع الخاص.

خامسا) الفترة الزمنية

سيتم بحث الموضوع للفترة ما بعد عام 2003 ، مع الاشارة الى ما قبل هذه الفترة لإلقاء الضوء على طبيعة الاقتصاد العراقي كأداة مقارنة .

سادسا) الادوات التحليلة

اعتماد اسلوب التحليل الكمي المقارن لمفاصل الاقتصاد الوطني من خلال استخدام الادوات الاحصائية في هذا التحليل .

سابعا) هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومنهجية ثم الى ثلاثة مباحث واستنتاجات وتوصيات ، حيث اختص المبحث الاول بأجراء تحليل اقتصادي لخلفية الاقتصاد العراقي ، أما المبحث الثاني فاهتم بواقع ما سيؤول اليه هذا الاقتصاد ضمن اطار حرية السوق ، وركز المبحث الثالث على سبل وعوامل النهوض باقتصاد البلد ما بعد عام 2003.

المبحث الاول

خلاصة تحليلية لخلفية الاقتصاد العراقي

Analytical summary of the background of the Iraqi economy

سيتم اجراء الخلاصة التحليلية المطلوبة من خلال المؤشرات التالية وحسبما متوفر لدينا من معلومات احصائية لتأدية الغرض التحليلي:

أولا) الموارد البشرية Human Resources:

إنّ الازدهار و النمو في القطاعات الاقتصادية يعتمد على مدى توفر اليد العاملة و مستوى الخبرات الفنيّة و الإدارية في الدولة. لذا تكمن الموارد الحقيقية للعراق و طاقاته الكامنة في قواه البشرية التي حققت مستوى جيد من التعليم و التدريب في عقدي السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين. بلغ عدد السكان في العراق 31.2 مليون شخص حسب تقديرات عام 2009، كما قدّرت القوى العاملة ب 7.4 مليون شخص حسب تقديرات عام 2004.

يعتبر العراق من الدول متوسطة الكثافة السكانية اذا ما قورن ببقية دول العالم. حيث بلغت الكثافة السكانية في العراق 71.2 نسمة/كم2، و احتل العراق المركز ال 129 من بين 238 دولة من دول العالم من حيث الكثافة السكانية حسب تقديرات عام 2005.[1] (**الجهاز المركزي للإحصاء**، نتائج التعداد العام للسكان (1987–1997) وزارة التخطيط، بغداد 1997، ص7–9.)

(ثانيا) خطة التنمية القومية 1970–1975:

قلل واضعوا الخطة استثمارات الخطة المركزية مقارنة بالخطة الاقتصادية الخمسية السابقة من 68% إلى 47%، و زادوا الاستثمارات الذاتية لمؤسسات الدولة و القطاع العام و البلديات مقارنة بالخطة الاقتصادية الخمسية السابقة من 10% إلى 28%.

حصل قطاع الصناعة على نصيب الأسد من المبالغ المخصصة للتنمية، و بالأخص شركة النفط الوطنية و شركة المعادن الوطنية اللتين حصلتا على 86% من حصة قطاع الصناعة. رصدت معظم هذه المبالغ لتطوير قطاع النفط بعد عقد عدة اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي و ألمانيا الشرقية و هنغاريا للحصول على دعمها في تطوير صناعة بترولية وطنية. كما قامت الحكومة العراقية بتأميم شركات النفط الأجنبية عام 1972 فأصبحت ملكا للدولة. و أدت هذه السياسة الاقتصادية للحكومة لاحقا إلى زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط.[2] (**وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء** ، الإحصاءات السنوية 1976 ص75).

بالإضافة الى زيادة مشاركة قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي إلى 60% بحلول عام 1974، انخفضت مشاركة قطاع الزراعة إلى 7%، و تدهورت مشاركة قطاع الصناعة التحويلية إلى 5%.

ثالثا) خطة التنمية القومية 1976-1980

حققت هذه الخطة معدلات النمو التالية:

1. إجمالي الناتج المحلي بنسبة 11% ، 2.الصناعة الاستخراجية 7% ، 3.الصناعة التحويلية 14%. 4.الزراعة 3% ، 5. النقل و المواصلات 20% ، 6.الخدمات الحكومية 14% .غيرها 27%.

و يلاحظ من الخطة ارتفاع الإنفاق في مجالات غير محددة تم جمعها في بند "غيرها" و التي بلغت 27%. والاعتقاد السائد هو أن معظم هذا الإنفاق خصص لوزارتي الدفاع و الداخلية و الخدمات الأمنية. كما أخفقت الخطة في تحقيق هدف التشغيل حيث تمكنت من توفير 300 ألف فرصة عمل جديدة وهي أقل بكثير من التوقعات المشار إليها في الخطة و هي 548 ألف فرصة عمل.[3] (**وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء** ، الإحصاءات السنوية 1982 ص33) .

وقد بلغ الإنفاق العسكري ذروته في مطلع الثمانينات و وصل إلى حوالي ثلثي إجمالي الناتج المحلي. وكما هو واضح من مؤشرات الجدول التالي :

يبين الجدول التالي الإنفاق العسكري في الفترة 1970 إلى 1989.

السنة	النفقات العسكرية (بليون دينار)	إجمالي الناتج المحلي (بليون دينار)	نسبة النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي
1970	0.7	3.6	19%
1975	3.1	13.8	32%
1980	19.8	53.6	73%
1981	24.6	37.3	66%
1982	25.1	43.7	57%
1983	25.3	42.5	60%

54%	47.6	25.9	1984
38%	49.5	19.0	1985
24%	47.9	11.6	1986
24%	57.9	14.0	1987
23%	55.9	12.9	1988
20%	64.4	12.9	1989

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، عام 1990، ص81

أدى اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية إلى تدمير منشآت النفط العراقية و انخفاض صادرات النفط العراقي بنسبة 72% حيث تراجعت من 3.7 مليون برميل في اليوم إلى 926 ألف برميل في اليوم. كما أغلقت الحكومة السورية خط أنبوب النفط العراقي المار بأراضيها عام 1982 مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط العراقي إلى 740 ألف برميل في اليوم عن طريق منفذ وحيد و هو خط أنبوب النفط عبر تركيا. تبين الأرقام أعلاه أن صادرات النفط العراقي عام 1983 كانت أقل من ربع الصادرات النفطية في مطلع عام 1980. و كنتيجة لهذه الحرب انخفضت ايرادات النفط من 26.1 بليون دولار عام 1980 إلى 7.8 بليون دولار عام 1983. قامت الحكومة العراقية بعد ذلك ببناء خط أنبوب نفط عبر السعودية و آخر عبر تركيا و ارتفعت صادرات العراق من النفط تدريجيا إلى 3.3 مليون برميل في اليوم في عام 1989.

أوقفت الحكومة تنفيذ مشاريع التنمية – باستثناء تلك المرتبطة بالمجهود الحربي – بسبب الضائقة المالية التي مر بها العراق. فقد رصد للتنمية المدنية مبلغ 3.5 بليون دولار عام 1982، و تم تقليله إلى 670 مليون دولار فقط عام 1983. و تم إلغاء برامج التنمية في عام 1984 باستثناء الصناعات العسكرية.[4] **(د . فوزية غالب ، هيكلة التنمية الاقتصادية في العراق في اطار نمذجة دينامية** ، جامعة البصرة ، رسالة دكتوراه : 1990 : ص 66 . 67.)

رابعا) تدهور الوضع الاقتصادي

1- خرج العراق من حربه مع ايران بدين قدره 86 بليون دولار، و كانت فوائد خدمة الديون الخارجية أحد المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي واجهت الحكومة العراقية، ففي عام 1990 بلغت التزامات العراق لخدمة الديون الخارجية 8 بليون دولار و هذا المبلغ يساوي 55% من ايرادات النفط العراقي لعام 1989. قامت حكومة

العراق آنذاك باحتلال دولة الكويت على إثر خلافات نفطية و حدودية للخروج من هذا المأزق الاقتصادي. و في أعقاب احتلال الكويت فرضت الأمم المتحدة حصارا اقتصاديا على العراق في قرارها 661 الصادر في 6 آب (أغسطس) 1990، و جمدت أرصدة الحكومة العراقية في جميع بنوك العالم.

2- فترة الحصار الاقتصادي (1990- 2003): فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 ، والذي نتج عنه شلل الحياة الاقتصادية بشكل عام . ومن بين هذا الشلل هو توقف صادرات العراق كافة بضمنها صادرات النفط العراقية ، الامر الذي ادى الى اصابة قطاع الصناعة الاستخراجية بالتراجع حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لهذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 37% عام 1991 مقارنة بعام 1980 ثم بنسبة 10% عام 1992 ، ونسبة 9% عام 1993. كما تراجعت القطاعات الاقتصادية الاخرى بنسب مختلفة ، فقطاع التشييد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي GDP بنسبة 79% عام 1991 ، اما القطاعات الخدمية فقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 43% عام 1993 ، والقطاع الزراعي انخفضت مساهمته في ذلك الناتج بنسبة 25% [5] (**د. محمد علي زيني** – الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل طبعة عام 2010 ص287 و288)

3- وحسب تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1992 الذي اشار الى كلفة الدمار الذي لحقت بالمؤسسات و المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية في العراق قد بلغت (232) مليار دولار لعامي 1990و1991 . إما قطاع النفط فقد تم تخصيص 30% من صادرات النفط العراقية لسد تكاليف البطاقة التموينية فقط والتي قدرت بمبلغ 3,8 مليار دولار سنويا، حسب مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء. [6] (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** : 1992: 16)

4- كذلك أدى الحصار الاقتصادي الى تراجع في الناتج المحلي الاجمالي والذي شكل نسبة 31% سنويا للفترة 1990-1995 . إلى أن تغير هذا الناتج نحو الاحسن حين زاد الانتاج النفطي والصادرات النفطية بعد عام 1995 بسبب زيادة حصة البطاقة التموينية [7] (**وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء** ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2000- 2008).

ان توقف التنمية في العراق في تلك الفترة وتدهور معدل الانتاج وحدوث هبوط حاد في القوة الشرائية بسبب التدهور الحاد في قيمة العملة العراقية ووصول معدلات التضخم الى مستويات خطيرة ، اذ التضخم الجامح اصبح الصفة السائدة للاقتصاد العراقي آنذاك ، ومما زاد الامر سوءا هي اجراءات الدولة في تمويل العجز الحاصل في ميزانيتها عن طريق زيادة **اصداراتها النقدية** دون ان يصاحبها زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة ، بل بالعكس من ذلك كان هناك نقص حاد في تلك الكميات مع زيادة حادة من الاصدارات النقدية ، الامر الذي ادى الى حدوث تضخم نقدي كبير ادى الى ارتفاع كبير في اسعار السلع والخدمات ، وقد صاحب ذلك تدهور في سعر صرف العملة العراقية(الدينار) بسبب اتباع سياسات نقدية خاطئة ضاعفت من مشكلات العراق الاقتصادية . وفي اعقاب عام 2003 تم رفع الحظر

الاقتصادي وتغير النظام الاقتصادي من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق مع اتباع نظام سعر الصرف الحر وحرية تداول العملات الاجنبية واعطاء مبادرات اقتصادية كبيرة للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وعلى نطاق واسع بحيث اصبح طابع الاقتصاد الحر هو السائد في العراق.

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

Economic policies in Iraq after 2003

السمة الاساسية للاقتصاد العراقي تنحو الان نحو الاقتصاد الحر ، وما طبيعة قانون الاستثمار العراقي والطرح الدوري للمؤشرات الاقتصادية العراقية الا تعبيرا واضحا حول توجه هذا الاقتصاد ، اضف الى ذلك طبيعة الهيكل التنظيمي والاداري للمؤسسات الاقتصادية الحالية والتي تتمتع بالاستقلالية الادارية وعدم تبعيتها الى الحكومة العراقية ، لغرض ضمان استقلالية سياساتها وقراراتها ، فالبنك المركزي لم يعد تابعا للحكومة ولا سوق الاوراق المالية ومن ثم لم يعد تابعا لوزارة المالية ، والمؤشرات الاقتصادية والمالية التي تبين حالة الاقتصاد العراقي يجب ان تنشر وتوضح امام الجميع . ان اعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد العراقي تتطلب جهودا كبيرة وتوفير امكانيات مالية ضخمة ، الامر الذي لا تستطيع الدولة (مع امكانياتها الحالية) توفيره ، مما يؤدي بالتالي الى فتح المجال وبشكل واسع امام الاستثمارات المحلية والاجنبية لسد الفجوة الحاصلة في نقص الاموال اللازمة لإعادة الاعمار والاستعانة بالخبرة الاجنبية في هذا المجال ولذا فقد قامت الدولة بسن قانون الاستثمار لتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب ولحفظ حقوقهم من اي مخاطر او تبعات محتملة.

ومما يثير الجدل في نظام الحياة الاقتصادية في العراق هو حرية التجارة الخارجية دون أية قيود تعريفية أو كمية ، وهذا النشاط يزاوله القطاع الخاص دون وجود منافسة من الدولة . ان المشكلة الاقتصادية تكمن في ان المعروض السلعي غير المحدود بسبب زيادة المواد المستوردة من ابرز سمات هذه المرحلة . فضلا عن تزايد الإنفاق الحكومي وارتفاع الرواتب الأمر الذي جعل تلك السلع في متناول الأكثرية وان كانت بدرجات متفاوتة ، وكذلك سوق الصرف الحرة وإزالة السيطرة على التحويل الخارجي أصبح امراً واقعا". ان هذا التوصيف من شانه ان يقودنا الى المؤشرات التالية:

1- ان المعدل اليومي لصادرات النفط الخام 1.85 مليون برميل عام 2010 ، وهو دون المستوى المتوقع ، لعدم التمكن من اضافة طاقة إنتاجية جديدة وتعويض التدهور في امكانات الانتاج القائمة . لكن ارتفاع سعر النفط الذي وصل بالمعدل 74 دولار للبرميل قد عوض نقص التصدير ، فوصلت الايرادات حوالي 50 مليار دولار . وكانت عام 2008 قد بلغت 63 مليار دولار وانخفضت عام 2009 إلى 39 مليار دولار . الا ان مستوى الانفاق الحكومي لم يتأثر. إذ غطت الفوائض الفعلية من موازنة 2008 عجز الايرادات لعام 2009 ، ولم

يتحقق العجز المتوقع عام 2010 بل انتهت السنة برصيد موجب للحكومة في الصندوق العراقي للتنمية .[8] **(د . احمد إبريهي العلي** – الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، شبكة الاقتصادين العراقيين ت2011/1)

وعلى الرغم من التزايد السريع في معدلات اقتناء العائلة العراقية للسلع المعمرة ووسائل الرفاه المنزلي وملكية السيارات ، أظهرت احصائيات عام 2007 ان 23% من السكان دون خط الفقر والبالغة نسبته حوالي 40% من متوسط الدخل للفرد في العام موضوع البحث [9] **(د . فوزية غالب ، هيكلة التنمية الاقتصادية في العراق في اطار نمذجة دينامية ، جامعة البصرة ، رسالة دكتوراه : 1990 : 66 . 67.)**

2- . مع استمرار النقص الحاد في توليد الكهرباء ومشاكل الصرف الصحي وخدمات المدن وابنية المدارس والسكن واصبحت عوائل الموظفين من الدرجة الرابعة الى الاولى والدرجات الممتازة ومنتسبي الدفاع والاجهزة الأمنية بمستوى معيشي مرموق . واعلى من المتوسط ، بفارق واضح ، إذا كان في العائلة أكثر من شخص ضمن تلك الفئات .والذين يعملون للدولة بصفة مجهزين ومقاولين ينعمون أيضا بمدخولات عالية. واغلب الفقراء من العوائل التي تعتمد على مصادر الدخل غير الحكومية والمتقاعدين القدامى من منتسبي الدرجات الدنيا في سلم الخدمة.

3- ان الاثار السلبية في ميادين الاستثمار الانتاجي الخاص ، تفاقمت مع استمرار التخلف التنظيمي والتقني ، وضآلة المبادرات الخلاقة وضعف روح الريادة وقيمة العمل المنتج ، وعدم تبلور انماط السلوك الملائمة للتنمية الاقتصادية ، بصفة عامة ، والصناعية منها على وجه الخصوص. لم يحصل تقدم واضح في إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة ، ولم تظهر بوادر للانتقال من سياسة التأجيل . وبدل التوجه نحو قرارات حاسمة أضيفت معرقلات جديدة مثل ربط اعادة الهيكلة بقانون يشرع للإصلاح الاقتصادي ، واستحداث مكاتب وتشكيل لجان رئيسية وأخرى فرعية واعداد دراسات وخطط ...وهو ما يعبر عن صعوبة القرار في ظل استمرار أجواء التنافس والنزاع السياسي ، والخوف من احتمالات الفساد المالي أو الفشل في الوصول الى نتائج مفيدة .

4- تقدر نسبة تكوين رأسمال المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي28.4 % عام 2008 (**تقديرات صندوق الدولي:** 2009) وتعد مقبولة إلى حد ما وتصل 32.4% عام 2012 . ولكن الملاحظ ان نمو الناتج غير النفطي يتراوح بين 4% – 5.5% ، سنوياً ما يدل على كفاءة واطئة للاستثمار . ومن اللافت للنظر انخفاض نصيب القطاع الخاص الى 7% من مجموع تكوين رأس المال الثابت عام 2008 ، وتصل الى 15% عام 2012 . وهذه المؤشرات تلقي الضوء على التباس كبير في البيانات وجدية العلاقة بين السياسة الاقتصادية والتقديرات الكمية الصادرة من مختلف الجهات.[10] **(د . احمد إبريهي العلي** – الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، شبكة الاقتصادين العراقيين ت2011/1)

5- ضعف بيئة الاستثمار: في الاستراتيجية الوطنية للتنمية لوزارة التخطيط لعام 2006، يظهر ان النفقات الضرورية لإعادة الاعمار والتي يتطلب توفرها للفترة 2006 – 2010 تساوي 187$ مليار، وعند احتساب مقدار التخصيصات الاستثمارية الفعلية المخصصة في الموازنة لنفس الفترة، نجد ان مجموعها يساوي تقريبا

66$ مليار . ومن ذلك نستنتج ان نسبة العجز في التخصيصات الاستثمارية تعادل 65% تقريبا، وهنا تأتي ضرورة البحث عن مصادر تمويلية استثمارية.[11] (**د. كمال البصري** ، بنية الاقتصاد العرقي، مؤشرات القطاع الخاص، عام 2011)

6- ولا زالت سياسة الاغراق هي المهيمنة على السوق العراقية على الرغم من اجراءات وزارة التخطيط المتعلقة بفحص السلع في دول المنشأ ، وما زالت خدمة الكهرباء سببا رئيسيا في غلق العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكانت الحكومة المركزية قد وقعت في 5 نيسان2011 اتفاقية لمدة سنتين مع تركيا لتطوير المصانع واعادة تأهيلها في البلاد، بينما اتفقت وزارة الصناعة في 28 تموز من نفس العام مع وزارة الصناعة والمعادن الجيكية على استثمار الشركة العامة للحديد. وفي 9 من شهر تشرين الثاني لنفس العام بدأ مجلس محافظة بغداد بأنشاء اول مدينة صناعية بقيمة 250 مليون دولار في منطقة النهروان جنوبي العاصمة بغداد، وقد أعلن عن التعاقد لإقامة مدن مثيلة في بعض المحافظات .

7- إن الاقتصاد العراقي في ظروفهِ الريعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص ،عبر تركيبه فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة و الترويج لأيديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او ما يسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة –المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى ما يمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists، [12] (**Rodric,Dani**(2009)"Mercantilism Reconsidered)

وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة.

المبحث الثالث

عوامل النهوض بالاقتصاد العراقي

Factors Advancement the Iraqi economy

الأداء الاقتصادي في العراق ضعيف وسلبي وقد انعكس هذا الأداء على الجوانب الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتنمية البشرية مثل معدل النمو السنوي الذي لا يتناسب مع الزيادة السكانية مما أدى إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يضاف إلى ذلك التراجع في معدل الاستثمار وزيادة الدين الخارجي بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وزيادة في حجم البطالة الفعلي .

وسنوضح في الفقرات التالية اساليب وسبل عوامل النهوض في كل من المؤشرات التي تؤمن انسيابية النهوض الاقتصادي في العراق:

مؤشر التنمية البشرية :

يذهب مفهوم التنمية البشرية إلى استثمار القدرات البشرية في التعليم والصحة والزراعة والخدمات المختلفة لكي يستطيع الفرد العمل على نحو منتج ومبدع ،وهي لا تكتفي بزيادة النمو الاقتصادي وحسب ،بل تهتم بتوزيع إنتاج النمو توزيعاً عادلا وزيادة مدخولات السكان وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم عبر فسح المجال لكل فرد، رجلا كان أم امرأة للمساهمة في عملية التنمية .

معوقات التنمية في المجتمع عديدة وسوف نركز على بعضها في مجالات محددة ،من أهم هذه المعوقات، عدم وجود استراتيجية تنمية بشرية . محور التنمية يجب ألا يعني فقط النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي أو التوازن الكافي في ميزان المدفوعات فحسب ،ولكن يجب أن يعني أيضاً القضاء على الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك ،وينبغي أن تتاح للجميع فرص العمالة وان يكون للجميع نصيب في عائدات الرخاء الاقتصادي.[13] (ثلاثاء، 14أيار، 2013.webmaster@kitabat.com & kitabat@kitabat.com) .

من العقبات الرئيسية الاخرى للتنمية البشرية ،انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الاقتصادية ،فان الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي الشريف ويحبط رغبة الإفراد في الترقي وفي تحصيل العلم والمعرفة وهو في نفس الوقت يشوه قيم الثقافة الوطنية المجتمعية، ويولد بالتالي إفراداً ضعفاء غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموي والثقافي ،وهم غير قادرين في نفس الوقت على مواجهة التحدي الذي تفرضه العولمة الجارية وتحديات بناء القدرات الذاتية. و تزداد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية الركود و في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية من ناحية أخرى . وانعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخول والثروات ليزداد الفقراء فقرا نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان.

مؤشر اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

أصبح من الضروري على القائمين والمشرفين على الاقتصاد العراقي اليوم بالعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاتجاه نحو التنوع من خلال أعادة (هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولا إلى هيكل اقتصادي يتلاءم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي) وذلك من خلال : [14] (**مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**– العدد الخامس ، الأربعاء، 24 تشرين ثاني 2012).

أ – زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي الحقيقي وفي الناتج المحلي غير النفطي .

ب- اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلا من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة الامر الذي ادى الى تحويل واسع النطاق للوفورات المالية الى يد الافراد والمؤسسات ، اذ ان قيام البنوك بهذا الدور في التمويل الانمائي يساهم في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، الامر الذي ينعكس اثره ايجابا في صورة نمو وتنوع الانشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي .

ج- تنمية الصادرات والتي تعتبر ضرورية لأي دولة حيث تتيح لها الفرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق اهدافها في زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد فعلى سبيل المثال وفي سبيل تحقيق التنمية الصناعية تبنت الحكومة في السعودية سياسة التصنيع لأجل التصدير لغرض تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على صادرات النفط التي تكون اسعارها عرضة للتذبذبات .

د – دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد اثبتت التجارب ان اقامة وتدعيم المنشآت الكبيرة الحجم لا يمثل بالضرورة الحل الامثل للإسراع بعملية التنمية بل ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الاغلبية المطلقة يكون دعمها هو الحل الامثل للإسراع بعملية التنمية لما لهذه المنشآت من مردود ايجابي على آل من الناتج المحلي الاجمالي ،الادخار ،الاستثمار ،الاستهلاك والصادرات ،بالإضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة التضخم .

هـ –التوسع في انشاء شركات مساهمة لما لها من ميزات تحققها باعتبارها اكثر الاشكال القانونية ملائمة لخلق كيانات اقتصادية قوية يمكنها المساهمة في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل.

مؤشر الاستثمار(بشقيه المحلي والاجنبي)

يهدف قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لسنة 2006 الى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج ، كما واوصى القانون الجديد باتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسلم طلبات الاستثمار والبت بها .اما عن مدى امكانية هذا القانون في تحقيق اهدافه فذلك يعتمد على مدى توافر بنية تحتية متطورة وهي تشمل كل العوامل السياسية والمادية والاجتماعية حيث ان توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي الى جانب قانون الاستثمار سيكون عاملا حاسما في جذب الاستثمارات .[15] **(د. شلاش ،آمال دراسة بعنوان : عائدات النفط وتمويل التنمية ، الانترنيت – محرك كوكل.)**واحد

وفي هذا الجانب اكدت خطة التنمية الوطنية 2010- 2014 على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته الخطة بحوالي (46 %) او من حيث فرص العمل المتوقع

استحداثها، اذ سعت الخطة الى توسيع وتنويع الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيها وخاصة المشاريع الزراعية لمتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وادارة الموانئ والمطارات ،اضافة الى الدعوة الى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن .وقدرت الخطة الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (218) ترليون دينار عراقي اي ما يعادل (186) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة يمول (100) مليار دولار منها من الموازنة الاتحادية وعلى اساس معدل (30 %) سنويا من اجمالي الموازنة الاتحادية على ان تمول ال (86) مليار دولار الاخرى من القطاع الخاص المحلي والاجنبي بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (53.7 %) و(46.3 %) على التوالي ، وتم توزيع الاولويات الاستثمارية بإعطاء قطاعي النفط والكهرباء اسبقية متقدمة باعتبار ان النفط هو الممول الاساسي للموارد المالية لاستدامة التنمية على الاقل في المدى المتوسط كما تم اعطاء اولوية متقدمة لقطاعي الصناعة والزراعة . [16]

(- د. مدحت كاظم القريشي . الانترنت . الرابط file:///C:/Users/ALADAR/Downloads/3213 .)

مؤشر عقود مشاركة القطاع الخاص للعام في استراتيجية الاقتصاد العراقي 2011- 2014:

لأغراض معرفة اهمية عقود مشاركة القطاع الخاص للعام في توفير السيولة النقدية الضرورية لتمويل الفجوة الاستثمارية، لا بد من تقدير للإيرادات والنفقات الحكومية (2010 – 2014)[17] **(د. كمال البصري، بنية الاقتصاد العرقي**، مؤشرات القطاع الخاص:2011)

الايرادات 2010 – 2014 وتنقسم الى :

1) الايرادات غير النفطية: كانت ومازالت الايرادات غير النفطية لا تتجاوز 10% من الايرادات العامة، ونتوقع مستقبلا ان تنمو نموا ضعيفا من خلال العمل على تطبيق نظام التعرفة الجمركية (الذي تم تأجيل العمل به حاليا) ومن خلال زيادة كفاءة جباية الرسوم. وتقدر هذه الايرادات حاليا بحدود 4 مليار. ولأجل تخطيط هذه الايرادات سوف نفترض ان تنمو بمعدل 10% سنويا .

2) الايرادات النفطية: تم وضع الافتراضات التالية بخصوص كمية الصادرات النفطية واسعارها وفق قراءة امكانية الانتاج والتصدير المحلية، ووفق مؤشرات السوق الاقتصادية العالمية. رابعا: الاستنتاجات

مما تقدم يتأكد القول بان عقود مشاركة القطاع الخاص للعام هو الخيار الاستراتيجي وللأسباب التالية:

1. انها بالإضافة الى توفير السيولة النقدية الضرورية، تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة و ادخال ممارسات ادارية جديدة.
2. انها اداة حاسمة لمعالجة تلكؤ كل من القطاع العام والخاص في الاسراع ببناء البنى التحتية التي طالت من معاناة المواطن

3. انها وسيلة لتحفيز قيام نشاطات اقتصادية اخرى ومن ثم خلق فرص عمل وتنوع في الناتج المحلي الاجمالي.

وبمقابل كل ذلك فأن هذه العقود من الممكن ان تكون نافذة لهدر موارد مالية اذا لم يحكم اتقان استخدامها. ولتلافي ذلك من الضروري العمل على الاسراع بتشكيل وحدة ادارية او مراكز متخصصة بإدارة هذه العقود لضمان حسن استخدامها، وتتولى تمويل الدراسات والاعمال الضرورية لإكمال التعاقد بما في ذلك الجدوى الاقتصادية. ومثال ذلك في جنوب افريقيا الوحدة المركزية تقوم بتدقيق قدرة المؤسسات او المحافظات على دفع المستحقات المالية.

مؤشر أنموذج الدفعة القوية(Big Push)

هل يمكن للاقتصاد العراقي في استيعاب أنموذج الدفعة القوية.؟

يعرف النظام System على انه وحدة (Unit) معقدة تتكون من العديد من الاجزاء المختلفة تخضع جميعها الى خطة عامة او كونها تخدم هدفاً عموماً، وعلى هذا السياق تأتي المدرسة السلوكية الامريكية على سبيل المثال[18] **(د. مظهر محمد صالح** ، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، البنك المركزي العراقي:2012)، لتطرح مفهوماً للنظام لا يتعدى نطاقهُ اكثر من الاحاطة في أن ثمة مقاطع segments مكونة لهيكل النظام ومقاطع هي خارج النظام. وان المقاطع المكونة لهيكل النظام والتي تسمى احيانا بالحدود boundaries او المتغيرات هي التي تكون في مستوى من التفاعلات تعد اكثر كثافة في تصرفها وسلوكياتها مقارنة بغيرها. فاذا كانت تلك الكثافات او الحدود او المتغيرات سياسية فأنها تكون نظاماً سياسياً ، او ذات كثافات اجتماعية فتكون نظاماً اجتماعياً ، او ذات كثافات اقتصادية فتكون نظاماً اقتصادياً و هكذا. وعلى الرغم من ذلك فأن توصيف النظام الاقتصادي يُعد من المسائل التي لا يمكن تجريدها من إطارها المدرسي وتياراتها الايديولوجية المصاحبة لها، وعلى هذا الاساس تعرف الكاتبة الاقتصادية العريقة جوان روبنسون Robinson في كتابها الشهير الفلسفة الاقتصادية، النظام الاقتصادي بأنهُ: وحدة تتطلب مجموعة من الاحكام مع توافر ايديولوجية تسوغ تلك (الاحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به اي فرد على نحو يجعله يثابر من اجل تحقيق تلك الاحكام، وعلى هذا الاساس فلابد من توافر وسائل Devices يتكون بموجبها النظام الاقتصادي وتعمل على تأدية وظائف ثلاثة هي:

الأولى: التي تساعد في تعيين من **(هو)** اكثر فاعلية في اتخاذ قرار تحريك الموارد وتعبئتها من بين مختلف الاشخاص من متخذي قرارات الخيار الاقتصادي.

الثانية: تقوم بتنسيق نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية. بمعنى انها تساعد في تحديد **(كيف)** تصنع القرارات.

والثالثة: تعمل على جعل متخذي خيار القرار الاقتصادي اكثر سعياً في ترتيب اولوياتهم. اي بمعنى المساعدة في تحديد **(ماذا)** يمكن الاخذ به من قرارات.

وفي هذا المضمار يمكن ملاحظة ان النظم الاقتصادية كافة تشترك في اهداف رئيسة ثلاثة هي:

الاستخدام الكفء والشامل للموارد النادرة، والتوزيع العادل للدخل (مع التحفظ بكونها حاله نسبية جدا تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة) واخيرا النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن. ويصبح بالإمكان من ناحية المفاهيم تقسيم الوسائل المشار اليها انفاً Devices التي تكون النظام الاقتصادي الى: ادوات tools و طرق methods . وان الادوات والطرق جميعها تجيب على اسئلة (من) و (ماذا) لكي تعبر عن تكوين النظام الاقتصادي.

فعلى صعيد النظرية الاقتصادية يمكن لنا ان نستخلص ان هناك ثمة (طريقتين) و (اداتين) متطرفتين في تخصيص الموارد الاقتصادية يمثلان نموذجين مختلفين للنظام الاقتصادي وهما اسواق شديدة التنافس تستخدم الاسعار النسبية في تخصيص الموارد ونقيضها اقتصادات موجهة مركزياً في استخدام الموارد المادية وتخصيصها. اما (الاداتان المتطرفتان) في تخصيص الموارد فهما: الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج ونقيضها الملكية العامة لوسائل الانتاج كافة. وعند إعادة تركيب الطريقة الاولى مع الاداة الاولى فأننا نحصل على نموذج لسوق المنافسة التامة، وهو نموذج غير موجود على ارض الواقع. وكذلك عندما يتم تركيب (الطريقة الثانية مع الاداة الثانية) نحصل على انموذج موجه او ما يسمى بالموديل الدكتاتوري الاقتصادي اصطلاحاً، وهذا النموذج غير متحقق في الوقت الحاضر.

وعلى أساس ما تقدم عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضرورياً لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر اكثر من نصف عقد من الزمن في خضم اطار دولة ريعية مركزية تتجه أيديولوجيا نحو ديمقراطية السوق ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الاجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيو كلاسيكي او ليبرالي الى حد ما، وهو الانموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة. إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي باستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي العام مع تقديم بعض السلع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح او يغرق بنفسهِ للنهوض بأعباء التنمية. إن بلادنا التي تهيمن فيها الدولة على نسبه بلغت ربما قرابة 80% من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر لتترك نسبة قدرها 20% او اكثر بقليل الى النشاط الخاص، هي اليوم بأمس الحاجة الى نظام اقتصادي (مار كنتالي) جديد يُمكن من اكتشاف العلاقة الوطيدة بين نشاط الدولة الاقتصادي وقطاع الاعمال الخاص للنهوض بالتنمية ويعيد توصيف العلاقة ويعيد هيكلتها بعيداً عن الغموض الذي تقوده المدارس الليبرالية او الكلاسيكية الجديدة في دورة الحياة الاقتصادية لأمم العالم الثالث، و لاسيما ان الازمة المالية والاقتصادية الدولية الراهنة قد برهنت الدور البالغ للأمم (الماركنتالية) الجديدة والفكر (المار كنتالي) في استعادة الاستقرار والنمو الى الاقتصاد العالمي.[19] (**مظهر محمد صالح**، توصيف النظام الاقتصادي:2001)

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم بحثه يمكن لنا ان نضع عدد من الاستنتاجات وهي :

1- مر الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 بأكثر من مرحله ابتداء من عام 1968 ، ففي عام 1972 كان تأميم النفط العراقي مما اثر بشكل كبير الى زيادة المستوى المعيشي في البلد وكان هذه الحقبة وحتى عام1979 حقبة ازدهار الاقتصاد العراقي . ولكن الفترة التالية (عام 1980-2003) كانت فترة حروب وحصار اقتصادي مما حرم العراق من الاستفادة من مورده الوحيد (عوائد النفط) في تنمية الاقتصاد العراقي ، وتوقف معظم نشاطات الاقتصاد العراقي مما انعكس سلبا على الوضع المعيشي للمواطن .

2- بعد عام 2003 ، واثر تغير النظام السياسي بالعراق ، كان هناك اتجاه للتحول جذرياً الى نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد الملكية الخاصة والمبادرة الخاصة وآلية السوق .وكانت النتائج المباشرة لهذا التحول تجميد المنشآت الاقتصادية العامة، وهي نحو 190 منشأة على هيئة شركات ومديريات عامة. وكذلك لم تكن التدابير كافية للخصخصة .بمعنى اخر إن الغزو الامريكي للعراق أدى لتأكيد ربط العراق بالخارج بحيث لم يعد يقوى على الاعتماد على نفسه.

3- القدرة المحدودة جداً للاقتصاد العراقي على الاستثمار، والمقصود بذلك الاستثمار الحقيقي أي تكوين اصول عينية لإنتاج السلع والخدمات، لان الاقتصاد العراقي يعجز عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية للحكومة التي لا تتجاوز 25% من الانفاق العام. ولهذا نقول انه لا يقوى على استيعاب الانفاق الحكومي استيعاباً فعالاً ومثمراً. وبالتالي لا يستطيع استثمار مورد النفط لإحداث تنمية شاملة.

4- بعد عام 2003 تقوم الدولة على تجارة وبيع النفط واستيراد الاحتياجات، ولا اهتمام حقيقي لديهم بالزراعة والصناعة(وانما نمو الفساد الاداري والمالي بشكل لافت للنظر) مما أدي الى عدم تراكم رأس المال وضعف النمو وبطالة واسعة جدا والى فقر واستمرار التبعية والانكشاف على الخارج.

التوصيات

1- من أجل تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وما تفرزه من ظاهرة ريعية، ينبغي اعتماد مدخل للتخطيط الاستراتيجي، حيث تُرسم أهداف لتوظيف نسب متزايدة من هذه العوائد في الاستثمار في النشاطات غير النفطية، وخصوصا صناعات البنى التحتية والزراعة والصناعة التحويلية والنقل والمواصلات والبناء والتشييد والخدمات المواتية لزيادة الإنتاج غير النفطي.

2- يرافق الفقرة اعلاه السيطرة على الوضع الامني ، ثم القضاء على الفساد الاداري والمالي ، وذلك بتشريع قوانين صارمة جدا لمحاكمة المفسدين وامام الشعب .

3- وضع سياسات مالية ونقدية أو مصرفية للعمل على عدم ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، حيث ينبغي زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية، كلما ما مال سعر صرفها الى الارتفاع.

مصادر البحث

(1) وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان (1987–1997) وزارة التخطيط، بغداد 1997.

(2) وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات السنوية 1976.

(3) وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات السنوية 1982.

(4) وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2000–2008.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 1992.

(6) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية– العدد الخامس ، الأربعاء، 24 تشرين ثاني 2012.

(7) احمد إبريهي العلي – الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، شبكة الاقتصادين العراقيين ت2011/1

(8) شلاش ،آمال دراسة بعنوان : عائدات النفط وتمويل التنمية ، الانترنيت – محرك كوكل.

(9) فوزية غالب ، هيكلة التنمية الاقتصادية في العراق في اطار نمذجة دينامية ، جامعة البصرة ، رسالة دكتوراه : 1990.

(10) كمال البصري ، بنية الاقتصاد العرقي، مؤشرات القطاع الخاص، عام 2011.

(11) مدحت كاظم القريشي . الانترنت . الرابط(. file:///C:/Users/ALADAR/Downloads/3213.

(12) محمد علي زيني – الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل طبعة عام 2010.

(13) مظهر محمد صالح، توصيف النظام الاقتصادي: بين الاكاديمية الكلاسيكية والماركسية الجديدة ورؤية اكاديمية عراقية معاصرة. دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة – بغداد/ العدد الاول– السنة الثالثة 2001.

(14) مظهر محمد صالح ، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، البنك المركزي العراقي:2012.